

ففيه اختلاف والتعوي على انه ما رأت العقلة الى وقت الموت
يجوز اقراره باشارة واعلموا انهم من قدر الاستداد
سنة وهو ضعيف ولو لم يكن معتق اللسان لم يثبت اشارة
مطلقا الا في ارجح الاسلام والكفر والافرار بالانساب والافنا
كذا في تلخيص المحبوب ويزاد من مسند الاقرب بالراس
اشارة الشيخ وفي رواية الحديث وامان الجافراخذ اسن
النسب لانه يجتاط فيه محتم الدم ولذا يثبت بكتاب الامام
واخذ اسن الكتاب والطلاق ان تنسب اليهم كقولك انت طالق
هكذا واشار بثلثك ووقه ثلاثا بخلاف ما لو قال انت طالق
واشار بثلثك لم يقع الا واحدة قال ولم ار الا ان حكم قوله
انت هكذا واشار باصابعه ولم يقل طالق ويزاد ايضا
الاشارة من محرم الى الصيد فقتله يجب الحرام على الشر فقص
اعتقل لك سرحين فقتيل له اوصيت بكذا فاشارة
اي نعم لم يصح الا ان يقول الاعتقال فبصير كما فرس وعند
الامام ان تلك المدة كدة العنة يعني الحقير يعني بها سنة
واحدة لكن سرقتا من الاشياء ان هذا القول ضعيف
فصحت
اصابه مرض فغيب عن الكلام فاشارة واوصيت
سنة فهو كافر من صحت مرضين فاشارة على التكلم قيل له اوصيت
بكذا فاومأ برأسه اي نعم لم يصح وكذا لو قيل لرجل اشهد
عليك فاومأ برأسه اي نعم لا يكون مقرا فرق بين هاتين
السلتين وبين المنقذ ان السائل عن مسألة فاومأ برأسه
اي نعم يجوز ان يوهن بقوله اذا السؤال عن المسئلة طلب
العلم والاعلام كما يكون باللسان يكون بالاشارة
لو عجز المرصن من التكلم فاومأ برأسه الى رجل يريد
الا ايضا بصير وصيا كما اشارة تقوم مقام عبارة ولو قدر

علي

علي البيان بكتابة هداية الاشارة معتبرة ولو قدر علي
الكتابة بخلاف ما توهه بعض اصحابنا لا تعتبر العبرة
علي الكتابة لانها محتم ضرورية ولا ضرورة هنا وانما استوتيا
لان كلاهما محتم ضرورية وفي الكتابين زيادة بيان لم يوجد
في الاشارة وفي الاشارة زيادة اسن لم يوجد في الكتابة
لما اسنما اقرب الى الظنون من اثاره لا كلام فاستوتيا صح
رجل بيده صبي فقتيل له هذا ابنك فاومأ برأسه اي نعم يثبت
نسبه منه ولو قيل له اعتقت هذا العن فاومأ برأسه اي نعم
لا يعتق والعن ان النسب يجتاط في اشارة الا انه بري اسن
يثبت بلا دعوى ولا لذلك العن يقول الحقير قوله بلا دعوى
يعني في السلوك لا في ام الولد او فيها يحتاج الى دعوى ثم ان
وجه العن الذي ذكره ضعيف جدا لا يتقاضه بما لو كان يدل
العن اسن والمسئلة بما حيث لا تعتق هي كالعن مع اشارة
ايضا في اثبات معتقها حيث تقبل فيه الشهادة الحسية بلا
دعوى بالارتفاق فالظاهر في وجه العن ان يقال نفس الولاية
امر محقق في الخارج بلا توقف على لفظ لا فقط بخلاف العن
حيث لا يتحقق بدون لفظ المولى باراد علي الاعتناق شرعا
فاشارة فافيتت النسب بجم الاشارة بخلاف العن والله
اعلم ذلك فاسن الطلاق علي العن ومسئلة العن في ت
يعني لو قيل لرجل طلقت امراتك فاومأ برأسه اي نعم لا يثبت
بما حلف لا يقرب لزيد بما عليه فقال له زيد لي عليك كذا
فاومأ برأسه نعم لا يثبت لانه ليس باقرار اذ الاقرار اخبار
والاخبار لا يحصل بالاشارة وكذا لو اقر علي رجل صنف
اقراره فقتيل له هو كذا فاومأ برأسه اي نعم لا يكون